



البند الثالث

متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة والأربعون لمؤتمر العمل العربي

(القاهرة ، 9 – 16 أبريل / نيسان 2017)



مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018



**** تقديم :**

أولاً: أصدر مؤتمر العمل العربى فى دورته الثانية عشرة (بغداد، مارس/ آذار 1984) قرارا بشأن تطوير هياكل منظمة العمل العربية ، تضمن هذا القرار عدة فقرات ، نصت الفقرة الخامسة منه على ما يلى :

" استحداث بند دائم فى جدول أعمال مؤتمر العمل العربى يتعلق بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة وتكليف المدير العام لمكتب العمل العربى بتقديم تقرير يوضح فيه مستوى تنفيذ تلك القرارات ، وذلك اعتبارا من الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر " .

ثانياً: عقدت الدورة الرابعة والأربعون لمؤتمر العمل العربى فى القاهرة – جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 9 – 16 أبريل/ نيسان 2017 ، وصدر عن المؤتمر عدد من القرارات والتوصيات بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعماله، وعقب انتهاء أعمال المؤتمر قام مكتب العمل العربى بترتيب وترقيم تلك القرارات وفقا للأسلوب المتبع فى هذا المجال من حيث تسلسل القرارات حسب ترتيب ورود موضوعاتها فى جدول أعمال المؤتمر وإرسال تعميم إلى أطراف الإنتاج الثلاثة بقرارات المؤتمر .

ثالثاً: تنفيذاً للمادة الثالثة (الفقرتين 1 ، 2) من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية والتي تنص على الآتى :

" يختص مجلس الإدارة بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام ، ومتابعة سير العمل بمنظمة العمل العربية ، وممارسة الاختصاصات المخولة له بموجب النظم واللوائح المعمول بها فى المنظمة " ، وعلى وجه الخصوص ما يلى :

- 1- تحديد الإجراءات اللازمة لكيفية تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العام ، وأولويات التنفيذ ووسائله .
- 2- متابعة تنفيذ خطط وبرامج العمل المعتمدة للمنظمة وترتيب أولويات التنفيذ ووسائله وتقييم نتائجه .

وفى هذا الإطار ، قام مكتب العمل العربى بإعداد وثيقة متكاملة تضمنت تصور المكتب لتنفيذ قرارات الدورة الرابعة والاربعين للمؤتمر لعرضها على مجلس إدارة المنظمة فى دورته العادية السابعة والثمانين (القاهرة ، أكتوبر/ تشرين الأول 2017) .

رابعاً: ناقش مجلس الإدارة فى دورته العادية السابعة والثمانين (القاهرة ، أكتوبر/ تشرين الأول 2017) الوثيقة المتضمنة تنفيذ المكتب والمؤسسات التابعة له قرارات المؤتمر والتي أعدها المكتب بجميع إداراته ومكاتبه ووحداته والمعاهد والمراكز التابعة له وأصدر مجلس الإدارة بشأن الموضوع القرار التالى :

- " أخذ العلم والموافقة على تقرير مكتب العمل العربى بشأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة (44) لمؤتمر العمل العربى (القاهرة ، 9 - 16 أبريل / نيسان 2017) " .

خامساً: قام مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة له باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الدورة (44) لمؤتمر العمل العربى كل فى مجال اختصاصه ، وذلك كما هو مبين فى الوثيقة المرفقة .

سادساً: الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بأخذ العلم ،،

فايز علي المطيري
المدير العام

متابعة تنفيذ قرارات الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي

القرار	تنفيذ القرار
<u>البند الأول</u> <u>تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي</u>	
القسم الأول : - قرار بشأن تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول " التدريب المهني ركيزة أساسية لإستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي ":	
يقرر :	
1) إيجاد رؤية عمل عربية مشتركة لإرساء تنمية مستدامة تجعل من العالم العربي نموذجاً في مقاومة الفقر وتنمية الدخل والقضاء على البطالة والجوع في أفق 2030 تركز بالخصوص على المحاور التالية : • إقرار برامج ومشاريع وطنية تنموية ذات فائدة عامة للأسر الأشد فقراً بما يوفر فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل لفائدة الفقراء من ناحية، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة من ناحية أخرى. • الاهتمام بتنقيف المرأة في الريف وتدريب المرأة في الريف وتمكينها اقتصادياً للقيام بدورها في تنمية مجتمعاتها. • توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للمزارعين وخاصة الصغار منهم والعاملين بالقطاع الزراعي.	يتم الوصول وبلورة هذه الرؤية من خلال المحاور للأنشطة التي تقيمها المنظمة عند الاهتمام بتنفيذ خطتها ، وقد تم تعميم هذه القرارات على أطراف الانتاج بالدول العربية للأخذ بها وتطبيقها على أرض الواقع . تم الأخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ خطة المنظمة إلى الاهتمام بتنفيذ أنشطة تحفز على إقرار برامج ومشاريع تنموية تساهم في إيجاد فرص عمل جديدة . تم أخذها بعين الاعتبار في تنفيذ أنشطة لصالح المرأة . تم أخذها بعين الاعتبار عند تنفيذ أنشطة وبرامج المنظمة المتعلقة بالحماية الاجتماعية .

تنفيذ القرار	القرار
أدرجت الإدارات الفنية المعنية العديد من المشاريع الخاصة بالتدريب وتمكين المرأة وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية والمساهمة في إيجاد بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة للاستثمار تساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين التنافسية الاقتصادية .	• إيلاء العناية المستوجبة لتدريب واسع للسكان الفقراء في الريف وجعل هذه المسألة محل عناية خاصة باعتبارها المدخل الأساسي لمقاومة الفقر والبطالة المتفشية بالمناطق الريفية.
تم إدراج بند فني على جدول أعمال الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي حول الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو لمزيد من التفاصيل (البند التاسع من جدول أعمال المؤتمر) كما تم التركيز على هذه المحاور من خلال الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة	(2) اعتماد نموذج تنموي عربي بديل ومستدام يركز على سياسة تنموية أفضل استخداماً للتكنولوجيات الحديثة وأكبر اعتماداً على المعرفة وأكثر تنوعاً لمصادر النمو، يتم من خلاله : • إيجاد بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة وجاذبة ومحفزة للاستثمار وتضمن التكامل بين القطاعين العام والخاص وتساعد على الرفع من الإنتاجية وتحسين تنافسية الاقتصاديات العربية في الداخل والخارج. • إعطاء الأولوية القصوى في توجيه الاستثمارات القطاعية للأنشطة الواعدة المرتبطة بالتجديد والابتكار والبحث العلمي. • تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في انجاز المشاريع الإنمائية الكبرى وإيجاد الإطار التشريعي والقانوني المحفز لها والمنظم لصيغها وأشكالها.

تنفيذ القرار	القرار
تم الأخذ بعين الاعتبار جميع هذه العناصر الهامة عند تنفيذ خطة عمل المنظمة لا سيما وأن الخطة تتضمن مشاريع حول :- - دعم المبادرين لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة . - آليات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب والاحتياجات الفعلية لسوق العمل ، وفي هذا الإطار تم تنفيذ ندوة قومية حول آليات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل (الخرطوم ، 7 - 9 / 11 2017) .	3) تطوير المنظومة التعليمية من أجل تحسين آفاق التشغيل وتقليص الفجوة بين مخرجات المنظومة ومتطلبات أسواق العمل والتوجه نحو إرساء منظومة تعليم تضمن استدامة التنمية وتوفير فرص العمل وترتقي إلى مستوى المعايير الدولية المعترف بها، وذلك من خلال : • تطوير طرق ومناهج التدريس ونظم التقييم وترسيخ مبدأ المساءلة والمشاركة لمختلف الفاعلين والمعنيين من أصحاب أعمال ونقابات وجمعيات وطلبة وأولياء بما يكرس الثقة بين مؤسسات التعليم ومحيطها الخارجي. • العمل على تفاعل أجدى وأحسن للمنظومة التعليمية مع محيط الأعمال في المجالات الواعدة المتعلقة بالبحث والتطوير وذلك بربط شراكات بين الجامعات ومراكز البحوث التطبيقية وحاضنات المشاريع والمراكز العالمية للبحوث والدراسات العلمية المتخصصة
- تم الأخذ بهذه العناصر عند تنفيذ مشروعات الخطة ، وتم عقد المؤتمر السادس عشر لوزراء التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي تحت عنوان (التعليم العالي العربي وعالم العمل والانتاج رؤية جديدة) "القاهرة ، 26 - 27/12/2017" بالتعاون المشترك بين منظمة العمل العربية ومنظمة التربية والثقافة والعلوم . تم عقد ورشة عمل تدريبية لصالح أطراف الانتاج الثلاثة في جمهورية مصر العربية حول هذا الموضوع تحت عنوان " القطاع الخاص ودوره في التنمية "	4) بناء مقومات منظومة تدريب مهني مستدام تتطلع إلى أرقى المعايير الدولية المعتمدة وتتوافق ومتطلبات المنافسة والإنتاجية وترتكز على ثلاثة منطلقات رئيسية : ❖ أولاً : إدراج التدريب المهني ضمن رؤية شاملة لمنظومة تنمية الموارد البشرية، من خلال : • إحداث هيكل استشاري بكل بلد عربي لتنمية الموارد البشرية يشارك فيه كل الأطراف المعنية من أصحاب عمل ونقابات وجامعيين وخبراء وهياكل إدارية.

تنفيذ القرار	القرار
أخذ العلم وقد شملت محاور الأنشطة التي تقيمها المنظمة هذه النقاط الهادفة الهامة تتضمن خطة عمل وأنشطة المنظمة محاور فنية تتعلق بالموضوع لتنفيذها لصالح أطراف الانتاج الثلاثة .	• تكريس مبدأ التعلم مدى الحياة وتفعيله عبر فتح المعابر داخل منظومة التدريب المهني وبين مختلف مسالكه وبين مكونات منظومة تنمية الموارد البشرية. • وضع منظومة موحدة للإعلام والإرشاد والتوجيه المهني لفائدة الأفراد والعائلات والمؤسسات تتضمن بالخصوص إحداث قنوات للإعلام والتوجيه والإرشاد المهني لتوحيد وتنسيق جهود كل الهياكل المعنية في هذا المجال. • وضع برامج لتدريب وإدماج المنقطعين والمتسربين من الدراسة تتمثل في إحداث مراكز تحضيرية للتدريب المهني مختصة في احتضان الفئة المنقطعة مبكرا عن التعليم. ❖ <u>ثانيا : ضمان جودة منظومة التدريب المهني تلاؤما مع متطلبات الاقتصاد وسوق العمل.</u> • تطوير هندسة التكوين باعتماد المقاربات والتنظيمات الملائمة لضمان جودة التدريب من خلال إعداد وإصدار مواصفات للتدريب المهني يبنى على تشخيص الكفايات انطلاقا من مواصفات المهن المستهدفة، وتطوير أدلة التدريب للمدربين وكوادر التدريب لضمان جودة التدريب المهني • دعم القطاع الخاص للتدريب المهني وتعزيز جودة خدماته وتحديث الإطار العام المنظم له. • تطوير منظومة تدريب "أساسي ومستمر" للمدربين وكوادر التدريب وذلك عبر إحداث سلك "مدربي المدربين" وإعداد مرجعيات المهن والكفايات الخاصة بالمدربين وكوادر التدريب.

تنفيذ القرار	القرار
	• إعادة هيكلة مراكز التدريب المهني وتحديثها وتطوير جاذبية التدريب لدى الشباب من خلال تهيئة مراكز التدريب المهني وتحديث تجهيزاتها طبقا لما هو متواجد بالمؤسسات واماكن العمل .
يتم الوصول إلى هذا الهدف من خلال تضمينه لبرامج وأنشطة المنظمة	❖ <u>ثالثا : إرساء حوكمة رشيدة لمنظومة التدريب المهني.</u> • تطوير قيادة وتسيير المنظومة من خلال إعادة هيكلة الجهات والهيئات والوكالات المشرفة على التدريب المهني لتستجيب لمقتضيات الحوكمة . • إرساء نظام معلوماتي متطور للتدريب المهني (5) تطوير الدور الريادي ومجالات تدخل منظمة العمل العربية لتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة : • المساعدة على توظيف الخبرات والكفاءات العربية والدولية العاملة في مجال ضبط السياسات والبرمجة والتقييم والمتابعة المرتبطة بهذه الخطة ووضعها على ذمة الدول العربية . • تطوير الهياكل الإدارية المعنية بالتنفيذ والمتابعة، من خلال دعم آليات الرقابة والمساءلة والمساعدة على تعميمها على كافة الهياكل الإدارية بمختلف القطاعات. • دعوة الحكومات العربية لوضع إطار تشريعي قانوني يتعلق بتنظيم الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج وإنشاء مجلس وطني للحوار الاجتماعي حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية .

تنفيذ القرار	القرار
تسعى المنظمة عند تنفيذ انشطتها إلى الوصول إلى هذا الهدف تم تنفيذ هذه التوصيات من خلال انشاء الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل	- المساهمة في تعزيز التعاون بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة من جهة وبين البلدان العربية وبقية البلدان النامية من جهة أخرى. - تعزيز الجهود الرامية إلى تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان العربية لتحقيق زيادة كبيرة في توفير بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة الصحة تماشياً مع مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل . - دفع التبادل المعرفي والمعلوماتي مع الدول العربية، والاستفادة من الخبرات والاستشارات الدولية لمراكز البحوث الدولية المتخصصة في المجالات المرتبطة بمهام منظمة العمل العربية والمتعلقة بأجندة التنمية المستدامة 2030.
القسم الثاني : - قرار بشأن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عام 2016 :	
	يقرر :
نافذ حكما	(1) أخذ العلم بنشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة له) خلال عام 2016 مع الإشادة بالفعاليات والأنشطة المنفذة خلال العام.
نافذ حكما	(2) توجيه الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربى والعاملين به والمعاهد والمراكز التابعة على الجهود التى بذلوها فى تنفيذ البرامج والأنشطة التى تدعم قيام المنظمة برسالتها وأهدافها تجاه أطراف الإنتاج الثلاثة فى الوطن العربى.

تنفيذ القرار	القرار
نافذ حكما	(3) تـثـمـيـن جـهـود المـديـر العـام لـمـنـظـمة العـمـل العـرـبـيـة فـي إـطـلـاق الإـصـدـارـة الـإـلـيـكـتـروـنـيـة الأـوـلى لـلـشـبـكـة العـرـبـيـة لـمـعـلـومـات أسـواق العـمـل بـاعـتـبـارـها أـحـد الأـدـوات الداعمة للسياسات العربية المعنية بإدارة وتنسيق أسواق العمل العربية .
تم مخاطبة كافة الجهات المذكورة بالقرار بهدف دعوتهم للتفاعل مع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل حيث تم موافاتهم بما يلي : * الوثيقة الأساسية لمشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل . * مشروع بروتوكول التعاون والتنسيق بهدف دراسته تمهيداً للتوقيع عليه حيث سيتم من خلاله تكوين فريق عمل وطني لكل بلد وتحديد مسئول للاتصال تضطلع مهامه بالتنسيق مع فريق عمل الشبكة بالمنظمة . * " الدليل العربي الموحد لإحصاءات العمل " (الإصدار الصفرية) وذلك للاطلاع عليه وإبداء الرأي بشأنه تمهيداً لإصدار الطبعة الأولى . تلقت المنظمة "36" رداً وكما يلي : عدد "12" رداً من وزارات العمل، وعدد "6" ردود من منظمات ممثلي العمال، وعدد "11" رداً من ممثلي أصحاب الأعمال، وعدد "5" من أجهزة الإحصاء العربية و"2" من الاتحادات العربية والإقليمية . وحتى الآن تم توقيع بروتوكولات مع "15" طرف من الجهات المستهدفة .	(4) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية والأجهزة الإحصائية العربية والمراكز الإحصائية الإقليمية للتفاعل مع إدارة الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمكتب العمل العربي لتوفير البيانات والإحصاءات والمعلومات التي تحقق الإلمام الشامل بكافة قضايا وابعاد أسواق العمل العربية.

تنفيذ القرار	القرار
تم ارسال تعميم إلى أطراف الانتاج الثلاثة تنفيذاً لقرار المؤتمر	(5) دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة والأجهزة الإحصائية العربية لموافاة منظمة العمل العربية برودوها حول نموذج بروتوكول التعاون في أقرب وقت ممكن بغية تحقيق الأهداف المنشودة للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.
تم إخطار السادة أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي باختيارهم أعضاء في المكتب التنفيذي من قبل مؤتمر العمل العربي .	(6) تسمية ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في عضوية المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي على النحو التالي :- 1- السيدة / نادية الروابدة - عن فريق الحكومات 2- السيد / السيد عبد الله - عن فريق أصحاب الأعمال 3- السيد / نضال رضوان - عن فريق العمال
تم إخطار رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي بقرار المؤتمر لاتخاذ اللازم بشأنه .	(7) الاشادة بالجهود التي تبذلها الجمعية العربية للضمان الاجتماعي في تفعيل دور مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية والتي تتكامل مع جهود المنظمة في هذا المجال ، ودعوة مؤسسات الضمان الاجتماعي (التي لم تنضم بعد) إلى الانتساب لعضوية الجمعية .
ملاحق القسم الثاني : الملحق رقم (1) : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (36) للجنة الحريات النقابية (القاهرة، مارس / آذار 2017) :	
	يقرر :
نافذ حكماً	1- أخذ العلم بالتقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (36) للجنة الحريات النقابية (القاهرة، مارس / آذار 2017).

تنفيذ القرار	القرار
تم تعميم قرار المؤتمر بشأن نتائج أعمال الدورة (36) للجنة الحريات النقابية على أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية للعلم وإجراء اللازم بشأنه.	2- دعوة طرفي الإنتاج في كل دولة عربية لتعزيز لغة الحوار والتشاور واحترام حرية الرأي، والسعي للتفاهم المشترك في مختلف القضايا والمصالح المشتركة.
يتم مراعاة ذلك في خطط عمل المنظمة عند تنفيذ أنشطتها المختلفة .	3- دعوة منظمة العمل العربية تكثيف المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية والحلقات النقاشية حول موضوع الثقافة العمالية والحوار الاجتماعي وفقاً لمعايير العمل العربية والدولية في هذا الشأن .
نافذاً حكماً .	4- الاشادة بجهود منظمة العمل العربية في دعم وتعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي والحفاظ على مكتسبات الطبقة العمالية في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية
الملحق رقم (2) : قرار بشأن التقرير السنوي لمتابعة التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل:	
نافذاً حكماً	يقرر : 1- أخذ العلم بالتقرير
نافذاً حكماً	2- دعم جهود منظمة العمل العربية في متابعة التقدم المحرز في إنجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل.

تنفيذ القرار	القرار
تم إعداد رسائل تعاميم بأرقام (ت . ب 660 ، 661 ، 662) بتاريخ 2017/8/20 لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لسرعة اعتماد العقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب التقني والمهني والتصنيف العربي المعياري للمهن مع تقديم الشكر للدول العربية التي اعتمدت العقد والتصنيف العربي المعياري للمهن لمزيد من التفاصيل انظر ملاحق البند الأول القسم الثاني الملحق الثاني .	3- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادهما طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم " 1424 " (المنامة/ مملكة البحرين (2010)).
	4- حث الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن إلى المسارعة باعتماده إعمالاً لقرار مؤتمر العمل العربي المرقم " 1401 " (عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2009) .
	5- تقديم الشكر لأطراف الإنتاج التي تابعت وثيقة متطلبات العقد العربي للتشغيل وخاصة الجهات التي وافت مكتب العمل العربي برودوها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوي بهذا الشأن وهي: (دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية العراق ، سلطنة عمان ، دولة فلسطين ، دولة قطر ، المملكة المغربية) . 6- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أكدت في تقريرها على اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن، وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين ، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، غرفة تجارة وصناعة عمان) .

تنفيذ القرار	القرار
تم إرسال رسائل شكر للدول وفقاً لقرار المؤتمر	7- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أوردت في تقريرها اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني وهى : (المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية ، جمهورية العراق ، سلطنة عمان ، دولة فلسطين ، الجمهورية اليمنية).
تواصل المنظمة العمل في هذا الاتجاه من خلال ندواتها القومية وورش العمل النوعية في هذا المجال .	8- استمرار منظمة العمل العربية فى متابعة التقدم المحرز في انجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مساعدة البلدان العربية على تحقيق الأهداف المرجوة من العقد.
الملحق رقم (3) : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة (15) للجنة شئون عمل المرأة العربية (القاهرة ، مارس / آذار 2017) :	
	يقرر :
تم تعميم قرار المؤتمر وتقرير اللجنة عن نتائج أعمالها في الدورة (15) على أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية	1- أخذ العلم بالتقرير الخاص بنتائج أعمال الدورة (15) للجنة شئون عمل المرأة العربية (القاهرة ، مارس/ آذار 2017).

تنفيذ القرار	القرار
<u>البند الثاني</u> <u>النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة</u>	
قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية فيما بين الدورتين (43) و (44) لمؤتمر العمل العربي: 1- الدورة (85) لمجلس الإدارة (أكتوبر/ تشرين الاول 2016). 2- الدورة (86) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2017).	
	يقرر :
نافذ حكما	(1) أخذ العلم بنتائج أعمال مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورتيه المنعقدتين فيما بين دورتي مؤتمر العمل العربي (43) 2016 و (44) 2017 ، وهما : - الدورة العادية الخامسة والثمانون . - الدورة العادية السادسة والثمانون .
تم عرض الموضوع على مجلس إدارة المنظمة في الدورة (87) والذي أخذ قراراً بعرض الدراسة المستوفية على المجلس فور الانتهاء منها مع التأكيد على كافة القرارات الصادرة بشأن انشاء مركز عربي للتدريب تابع لمنظمة العمل العربية .	عرض دراسة مستوفية بشأن المركز العربي للتدريب على مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته القادمة تمهيداً لعرضها على مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة والاربعين 2018 .

القرار	تنفيذ القرار
ملاحق البند الثانى :	
الملحق الأول : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة العادية (98) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (سبتمبر/ أيلول 2016) :	
يقرر :	
(1) أخذ العلم بنتائج وقرارات الدورة (98) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (سبتمبر / أيلول 2016) .	نافذ حكما
(2) تكليف مكتب العمل العربى بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية .	تم تنفيذ التوصيات قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية .
الملحق الثانى : قرار بشأن تقرير عن نتائج أعمال الدورة العادية (99) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (فبراير/ شباط 2017) :	
يقرر :	
(1) أخذ العلم بنتائج وقرارات الدورة (99) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (فبراير/ شباط 2017) .	نافذ حكما
(2) تكليف مكتب العمل العربى بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة المذكورة ذات الصلة بمنظمة العمل العربية .	تم تنفيذ توصيات قدر تعلق الأمر بمنظمة العمل العربية .
البند الثالث	
متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق	
- قرار بشأن متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق :	
يقرر :	
أخذ العلم بالتقرير الخاص بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الثالثة والأربعين لمؤتمر العمل العربى (القاهرة ، 10 - 17 أبريل / نيسان 2016) ، مع الإشادة بالجهود التى بذلها المدير العام لمكتب العمل العربى ومعاونيه فى المكتب والمعاهد والمراكز فى تنفيذ قرارات المؤتمر .	نافذ حكماً .

القرار	تنفيذ القرار
البند الرابع المسائل المالية والإدارية	
أولا : قرار بشأن الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما في 1 / 4 / 2017 والملحق :	
يقرر :	
(1) تقديم الشكر والتقدير إلى الدول التي سددت مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2017 ، وهي (دولة الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية السودان ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية) .	تم ارسال رسائل الشكر والتقدير للدول التي سددت مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2017 .
(2) تقديم الشكر والتقدير إلى المملكة المغربية لقيامها بالتسديد على حساب المتأخرات في موازنة المنظمة.	تم ارسال رسائل الشكر وتقدير إلى المملكة المغربية لقيامها بالتسديد على حساب المتأخرات .
(3) حث الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2017 لسداد مساهماتها ، وكذلك الطلب من الدول العربية التي عليها متأخرات سرعة سداد المتأخرات لسداد استحقاقات صندوق مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بالمنظمة مع التأكيد على العمل بالقرارات الصادرة عن الدورة (86) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية في هذا الشأن.	تم ارسال رسائل للدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2017 وكذلك التي عليها متأخرات بكتاب رقم ش . م / 394/1 بتاريخ 2017/5/7 .
(4) تكليف مكتب العمل العربي البحث عن مصادر تمويل للصندوق لتغطية العجز في موارده.	جارى البحث عن مصادر تمويل في إطار الأنشطة التي تنفذها المنظمة بمقابل مالي .
(5) دعوة الدول العربية الأعضاء في منظمة العمل العربية التي لديها تحفظات على نسب مساهماتها في موازنة المنظمة رفع تلك التحفظات	جميع الدول العربية رفعت تحفظها بعد قمة الجزائر 2005 ما عدا الجمهورية اللبنانية.

القرار	تنفيذ القرار
أسوة بما تم في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتنفيذا لقرارات قمة الجزائر عام 2005 .	
(6) توجيه الشكر والتقدير للسيد الدكتور / عبد الرحمن الحميدي رئيس مجلس الإدارة المدير العام لصندوق النقد العربي ولكافة العاملين في إدارة الحساب الموحد في الصندوق لتجاوبهم مع منظمة العمل العربية في تحويل مساهمات الدول الأعضاء للمنظمة في المواعيد المحددة .	تم إرسال رسالة الشكر وفقاً لقرار المؤتمر
ثانيا : قرار بشأن تقارير هيئة الرقابة المالية ، وتقارير الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 :	
(أ) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية لمنظمة العمل العربية ورد مكتب العمل العربي على ملاحظات هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقبي الحسابات عن الحساب الختامي لمكتب العمل العربي للسنة المالية المنتهية في 2016 / 12 / 31 :	
- المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي لمكتب العمل العربي / القاهرة للسنة المالية المنتهية في 12/ 31 2016/	تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار .
(ب) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر للسنة المالية المنتهية في 2016 / 12 / 31 :	
- المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31	تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار .

تنفيذ القرار	القرار
	(ج) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2016 :
تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار .	- المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2016 .
	(د) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم للسنة المالية المنتهية في 31/12/2016 :
تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار .	* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2016 .
	(هـ) بشأن تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2016 :
تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار .	* المصادقة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامي للمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2016 .
	(و) : بشأن تقرير وتوصيات الاجتماع (25) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة ، يوليو/ تموز 2016) وردود وإيضاحات المنظمة بشأنها .
نافذ حكما .	1- أخذ العلم بتقرير وتوصيات الاجتماع الخامس والعشرين للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة ، يوليو/ تموز 2016).

القرار	تنفيذ القرار
2- تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظمة والتي وردت في التقرير .	تم تنفيذ كافة التوصيات الصادرة من اللجنة بقدر تعلق الأمر بالمنظمة .
ثالثاً : قرار بشأن التوصيات العامة للجنة المالية :	
يقرر :	
1- التزام منظمة العمل العربية بالملاحظات والتوصيات التي اوردتها هيئة الرقابة المالية في تقريرها المالي والإداري لعام 2016 .	تم الالتزام بكافة التوصيات التي اوردتها هيئة الرقابة المالية في تقريرها عن السنة المالية المنتهية 2016 .
2- التأكيد على أن تقوم المنظمة والدول التي تستضيف المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة بتسديد مساهمتها في موازنة تلك المعاهد والمراكز حتى تتمكن من اداء الدور المنوط بها .	المنظمة ملتزمة بالتحويل إلى المراكز والمعاهد وفقاً للسيولة المالية المتاحة ووفقاً لسداد الدول التي تستضيف المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة .
3- التأكيد على المنظمة أن تقوم بتغطية العجز في صندوق مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن ووفقاً لقرار مجلس الإدارة في دورته (86) مارس 2017.	المنظمة ملتزمة بذلك في ضوء السيولة المتاحة وسداد المتأخرات .
4- الطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي حسم المساهمات المتأخرة لما قبل عام 1990 في دورته القادمة في ضوء ما تم في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	جاري اتخاذ اللازم لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة .
5- بشأن المساهمات المتأخرة على دولة الكويت للسنوات 1990، 1991، 1992، والتي لم تسدد بسبب الظروف	جاري اتخاذ اللازم لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة .

القرار	تنفيذ القرار
الاستثنائية التي مرت بها توصي اللجنة باتخاذ الاجراء المتبع حيال مخاطبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن.	
6- إرسال البند الخاص بالمسائل المالية والإدارية للدول الأعضاء قبل انعقاد المؤتمر بوقت كاف.	سوف يتم مراعاة ذلك
7- توجيه الشكر والتقدير إلى القطاعين الاقتصادي والاجتماعي (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونها المثمر مع منظمة العمل العربية وتقديرها لخصوصية المنظمة .	تم إرسال رسائل الشكر وفقاً لقرار المؤتمر
8- توجيه الشكر والتقدير لمكتب العمل العربي وللمعاهد والمراكز التابعة له على جهودهم .	نافذاً حكماً
9- تسجل اللجنة شكرها وتقديرها للسيدة / ممثل السكرتير العام وللسادة أعضاء السكرتارية الفنية على حسن الإعداد والتنظيم.	نافذاً حكماً

تنفيذ القرار	القرار
<u>البند الخامس</u> <u>تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية</u>	
- قرار بشأن تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية :	
	يقرر :
تم تعميم تقرير اللجنة على أطراف الإنتاج بالدول العربية ويجرى العمل على متابعة الدول الأعضاء من اجل تحقيق المزيد من التصديق على اتفاقيات العمل العربية وعقد المزيد من الأنشطة التدريبية لفائدة الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية في العديد من الدول العربية .	(1) الموافقة على تقرير لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية مع الأخذ بالملاحظات التي أقرها المؤتمر . (2) مناشدة الدول الأعضاء التي لم تصادق على اتفاقيات العمل العربية سرعة التصديق على هذه الاتفاقيات ، دعما للنشاط المعيارى العربى وتحقيق أهدافه فى تطوير تشريعات العمل والنهوض بشروط وظروف العمل فى الدول العربية عملا بالميثاق العربى للعمل ودستور منظمة العمل العربية .
<u>البند السادس</u> <u>مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربى</u> <u>حول الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولى (جنيف ، يونيو / حزيران 2017)</u>	
- قرار بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربى حول الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولى (جنيف ، يونيو / حزيران 2017) :	
	يقرر :
تم عقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولى وفق جدول الأعمال المعتمد من الدورة (44) لمؤتمر العمل العربى وذلك بجنيف بتاريخ 2017/6/4	أولاً: أ. الموافقة على عقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية فى تمام الساعة السادسة مساء يوم الاحد الموافق 4 يونيو / حزيران 2017 ، وذلك فى قاعة مجلس الإدارة بمقر مكتب العمل الدولى بجنيف .

تنفيذ القرار	القرار
تم عقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي وفق جدول الأعمال المعتمد من الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي وذلك بجنيف بتاريخ 2017/6/4	ب. اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية المشاركة في اجتماعات الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 كما هو وارد في الوثيقة ، ومتابعة وإضافة أية مستجدات تحدث في المرحلة القادمة وإحاطة المجموعة العربية علما بذلك. ج. التأكيد على أهمية الاستمرار في تنظيم الاجتماع التنسيقي السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين في جنيف .
	ثانيا : تكليف مكتب العمل العربي بتعميم الدعوة على أطراف الإنتاج الثلاثة لحضور الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واللجان المنبثقة عنها وكذلك الأنشطة والفعاليات العربية اللاحقة واتخاذ الإجراءات اللوجستية والتنظيمية وإعداد الوثائق الخاصة بها وتوفير مقومات انجاحها.
تم التنفيذ مع إعداد تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي إلى الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 .	ثالثا : تكليف مكتب العمل العربي – بعثة جنيف باتخاذ الإجراءات اللوجيستية والترتيبات التنظيمية المناسبة لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 ، وتوفير التسهيلات اللازمة لإنجاحه وتحقيق الأهداف المرجوة منه ، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات والأطراف ذات العلاقة .

تنفيذ القرار	القرار
	رابعاً : تكليف المدير العام لمكتب العمل العربى بإعداد ما يلى :
- تم اعداد التقرير باللغة العربية وترجمته إلى اللغات المعتمدة فى أنشطة منظمة العمل الدولية وهي (الانجليزية – الفرنسية – الاسبانية)	(أ) التقرير السنوى بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال فى فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان وترجمة التقرير إلى اللغات المعتمدة فى أنشطة منظمة العمل الدولية وتعميمه على المشاركين فى المؤتمر .
- تم اعداد التقرير باللغة العربية وترجمته إلى اللغة الانجليزية ، حيث سلمت نسخة منه إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي كما تم تعميمه على المشاركين فى المؤتمر.	(ب) تقرير تحليلي بشأن التقرير الذى سيقدمه المدير العام لمكتب العمل الدولي عن نتائج زيارة بعثة مكتب العمل الدولي لمتابعة أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وعرض الملاحظات على لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقى الأول لوضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية وترجمتها إلى اللغة الانجليزية وتسليم نسخة منها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي وتعميمها على المشاركين فى المؤتمر
تم من خلال كلمة سعادة السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية فى المؤتمر وخلال لقاء سعادته مع المدير العام لمكتب العمل الدولي وكذلك ضمن ملاحظات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن أوضاع العمال فى الاراضي العربية المحتلة .	(ج) الطلب من المدير العام لمنظمة العمل الدولية تشكيل لجنة دائمة فى مؤتمر العمل الدولي تتولى متابعة الإجراءات القانونية بشأن التقرير السنوي للمدير العام حول أوضاع العمال العرب فى فلسطين وفقاً لمعايير العمل الدولية وبحيث سبل دعم منظمة العمل الدولية لأطراف الانتاج الثلاثة فى فلسطين .

تنفيذ القرار	القرار
تم على هامش اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية المشاركة في الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 ، حيث قامت المنظمة ببذل مساعيها بالتنسيق بين الوفود العربية للتوصل إلى قائمة عربية موحدة توافقية ودعم ترشيحاتها ، وقد فازت القائمة في الانتخابات التي جرت يوم 12 يونيو / حزيران 2017 .	خامساً : إجراء مزيد من التشاور والتنسيق من أجل إيجاد قائمة توافقية للمرشحين العرب لعضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة 2017 – 2020 في إطار الحصة المخصصة للمنطقة العربية ، مع التأكيد على ضرورة دعم الترشيحات العربية للمناصب وعضوية هيئات مكاتب اللجان المنبثقة عن المؤتمر في حالة إبداء الدول العربية رغبتها في ذلك وقد توافق فريق أصحاب الأعمال على الترشيحات التالية :- - السيد / محفوظ ميقاتلي (الجزائر / أصيل) . - السيد / خليفة خميس مطر (الامارات / أصيل) - السيد / عثمان شريف الريس (البحرين / مناوب) - السيد / خليل الغرياني (تونس / مناوب) - السيد / ناصر المير (قطر / احتياطي) . - سعادة السيد / عدنان أبو الراغب (الأردن / احتياطي) . - المهندس / علي صبيح علي الساعدي (العراق / احتياطي) - المهندس / محمد فكرى عبد الشافى (مصر / احتياطي) . - الدكتور / فادى الجميل (لبنان / احتياطي) .

تنفيذ القرار	القرار
تم من خلال الاجتماع التنسيق الأول للمجموعة العربية .	سادسا : دعوة الوفود العربية والأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى بذل مزيد من الجهود وتكثيف الاتصالات على جميع المستويات ومواصلة دعم المطالب والاحتياجات التنموية الفلسطينية في المرحلة القادمة من خلال العمل على تفعيل قرارات مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دوراته 84 - 85 - 86 وكذلك قرارات الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي في هذا الشأن ، ومن أهمها :-
تم من خلال : - كلمة سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية في المؤتمر وفي الملتقى التضامني . - كلمة معالي السيدة / هند صبيح براك الصبيح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة للشؤون الاقتصادية بدولة الكويت في المؤتمر باسم المجموعة العربية . - اللقاء الذي جرى بين سعادة المدير العام لمكتب العمل العربي والمدير العام لمكتب العمل الدولي.	- الطلب من منظمة العمل الدولية إرسال بعثة متخصصة للاطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 وحتى تاريخه واتخاذ ما يلزم لسداد أجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقا للمعايير الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل . - دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال والترويج له من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها . - دعوة منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم للصندوق وإيجاد فرص العمل اللائق لعمال فلسطين .
ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي لعام 2017 حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة. الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (جنيف 2017/6/8) .	- إدانة الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة ومطالبة المجتمع الدولي بكافة مؤسساته وآلياته لوضع حد لهذه الانتهاكات التي تمثل اعتداء صارخا على القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.

تنفيذ القرار	القرار
	- مطالبة منظمة العمل الدولية بتوفير الدعم اللازم لتفعيل الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية من أجل توفير فرص العمل لعمال فلسطين ، وكذلك متابعة تنفيذ القرارات الصادرة بإدانة الكيان الصهيوني وممارساته اللاإنسانية واسترداد المستحقات المالية للعمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال .
تم خلال اللقاء الذي جرى بين سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية والمدير العام لمكتب العمل الدولي .	- مخاطبة منظمة العمل الدولية لوضع بند دائم على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين و الأراضي العربية المحتلة الأخرى.
	سابعاً : دعم جهود المدير العام لمكتب العمل العربي الهادفة إلى تعزيز علاقات التعاون بين المجموعة العربية ومنظمة العمل الدولية من أجل تحقيق المزيد من المكاسب للمنطقة العربية وفق تطلعاتها واحتياجاتها المستقبلية في مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة.
	ثامناً : الطلب من منظمة العمل الدولية التوسع في استخدام اللغة العربية في كافة الوثائق الخاصة بأعمال المؤتمر واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لذلك .
نافذ حكماً	تاسعاً : تثمين جهود المدير العام لمنظمة العمل العربية في الاعداد والتحضير لتنظيم الاجتماعات والأنشطة العربية على هامش الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 .

القرار	تنفيذ القرار
<u>البند السابع</u> <u>ريادة الأعمال ودورها في التنمية والنهوض بالتشغيل</u>	
- قرار بشأن ريادة الأعمال ودورها في التنمية والنهوض بالتشغيل:	
يقرر :	
اعتماد تقرير لجنة ريادة الأعمال ودورها في التنمية والنهوض بالتشغيل مع الأخذ بالملاحظات التي أقرها المؤتمر العام .	تم تعميم تقرير اللجنة على أطراف الإنتاج الثلاثة بعد إدخال الملاحظات التي أقرها المؤتمر .
<u>البند الثامن</u> <u>تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة.</u>	
- قرار بشأن تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة.	
يقرر :	
اعتماد تقرير لجنة تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة مع الأخذ بالملاحظات التي أقرها المؤتمر العام.	تم تعميم تقرير اللجنة على أطراف الإنتاج الثلاثة بعد إدخال الملاحظات التي أقرها المؤتمر .
<u>البند التاسع</u> <u>تحديد مكان وجدول أعمال الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي (إبريل / نيسان 2018)</u>	
- قرار بشأن تحديد مكان وجدول أعمال الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي (إبريل / نيسان 2018) :	
أولا : قرار بشأن تحديد مكان انعقاد المؤتمر :	
يقرر :	
(1) عقد الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي في دولة المقر ما لم تتقدم أية دولة بطلب لاستضافة المؤتمر .	

تنفيذ القرار	القرار
تم التحضير لمكان انعقاد الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي وفقاً لقرار المؤتمر .	(2) تفويض المدير العام لمكتب العمل العربي قبول طلب أية دولة عضو ترغب في انعقاد المؤتمر على أرضها، وإحاطة الدول الأعضاء علماً بذلك في الوقت المناسب.
ثانياً : قرار بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي لعام 2018:	
	يقرر :
- تم اعداد البنود وفقاً للقرار المؤتمر.	تحديد جدول أعمال الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي (أبريل / نيسان 2018) على النحو التالي : 1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي. 2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة . 3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل السابق. 4- المسائل المالية والخطة والموازنة . 5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل العربية . 6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، يونيو / حزيران 2018) . 7- تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية

تنفيذ القرار	القرار
تم اعداد البنود وفقاً لقرار المؤتمر	8- بند فني حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات لقطاع الخاص .
	9- بند فني حول الانتاجية ودورها فى تحسين التنافسية وزيادة النمو .
	10- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي (أبريل / نيسان 2019) .